

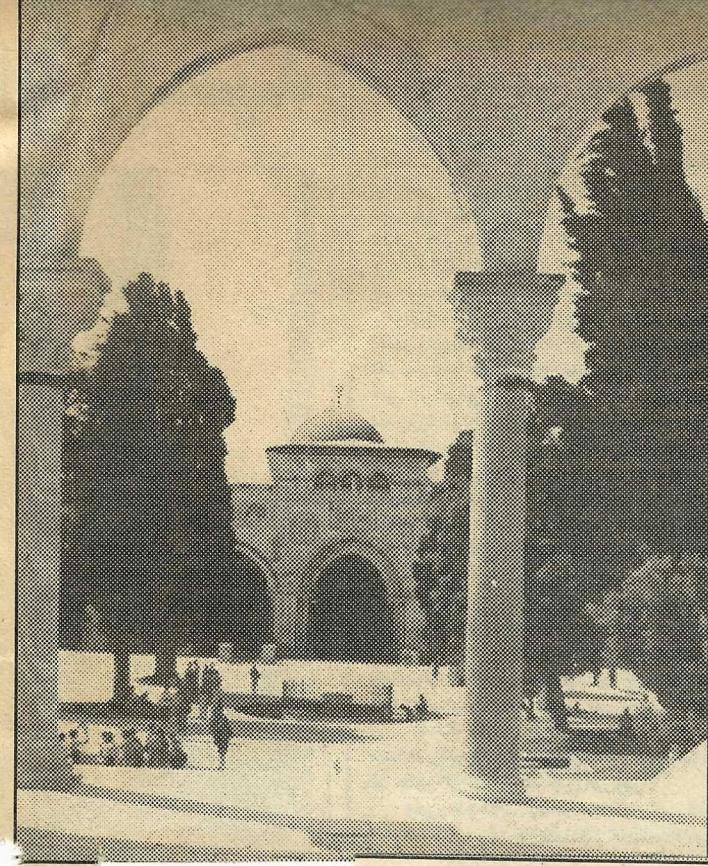
طبيعة الدولة

الفلسطينية المقبلة



سري نسيبة

«المسجد الأقصى»، القدس عاصمة



كفر
لهم
No Trumpets
No Drums

والاجتماعي الذي تحتاجه إسرائيل لتكون البلد القادر على مواجحة التحدي الاقتصادي المعاصر» وينتهي هيلر بـ «الاستيعاب الناجح لآلاف من المهاجرين اليهود المقلبين من الاتحاد السوفيتي ورغبتهم الجامحة والبقاء في إسرائيل معرضان للخطر في ظل تفاقم أزمة السكن والبطالة». وفي الختام يعبر الكاتب الإسرائيلي عن الخيار الذي تواجهه إسرائيل وهو إما «متابعة سياسة المراوحة في المأزق أو التسوية لقيام الدولتين» فإذا قررت «البقاء علىوضع الراهن وأمنت عن استنشاف الثنائي فانها تلحق ب نفسها ضررا خطيراً إذ تقضي على بريقها مشرقاً مرغوب، موجود وقابل للتنفيذ». افضل بريده شعبها وتحتها ويستحقة» ولا يخفي هيلر امله بالتسوية المحلية والإقليمية التي تتحقق لإسرائيل استقراراً كاملاً تستطيع عبره ان تلعب دورها السياسي والثقافي والتجاري والسياسي في الشرق الأوسط».

في مقدمته يشير سري نسيبة إلى «التوازن غير العادل ليس من منظار البدائي بل من منظار توازن القوى» والذي يعني به «نسبة تطبيق المبدأ اي اقامة الدولة الفلسطينية». ضمن إطار توازن القوى الموجود «والى عدم التنازل من حيث أن التنازل الإسرائيلي يعتبر مكسباً أنها الفلسطينيين، أما بالنسبة لإسرائيل فهو مكسب طويل الأمد» ويرى هذين العاملين كمحورين أساسيين تدور حولهما احداث الكتاب والتفاوضات فيما اما محوره هو في قدمته هذه فيدور حول توثيق مسار المطالبة بالدولة الفلسطينية، فيعيد البوادر الأولى لتلك التسوية إلى عام ١٩٤٧ ومشروعه القرار بالتقسيم الذي كان يحظى على تأييد الأقلية». وقد تبلور هذا الفهم في السبعينيات عندما طرح في المجلس الوطني الفلسطيني في ١٩٧٣ فكرة «إنشاء سيادة وطنية على أي جزء يحرر من فلسطين»، وفي ١٩٨٣ في اجتماع المجلس في الجزائر حيث «تم تبني التسوية والقرار بدولتين»، أما انطلاقه الانتفاضة في عام ١٩٨٧ فقد اعادت المطالبة بالدولة الفلسطينية إلى

"No Trumpets No Drums - A Two-State Settlement of the Israeli - Palestinian Conflict"
by Sari Nusseibeh & Mark A. Heller
I.B Taurus & Co Ltd.

عرض: مي حمادة

بحث
فلسطيني
إسرائيلي
مشترك

بالنسبة إلى ناشريه دار أي بي طوروس، وإلى المشرفين عليه «المؤسسة من أجل السلام في الشرق الأوسط». واشنطن يشكل كتاب «بلا تزوير ولا تطبيل» لكتابيه الفلسطينيين سري نسيبة أستاذ الفلسفة في جامعة ييرزيت في القدس والإسرائيلي مارك هيلر باحث في الشؤون الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، مسودة العمل الأولى ولأسباب لها خصوصات السلام الدائرة اليوم بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فائز مايكل هيلر بـ «برناموج أو خطوة عمل منبثقه عن منطق الصلح والضرورة وليس عن مصداقية الحقوق والواجبات» كما يكتب في الكتاب انه يقع خارج نطاق النظريات والبلديات المتعلقة بالحقوق المنشورة او بالحقائق التاريخية، اذ ان قاعدة هذا بين الإسرائيلي والفلسطينيين - الإسرائيلي المشترك لا تتعدي كونها « برناموج او خطوة عمل منبثقه عن منطق الصلح والضرورة وليس عن مصداقية الحقوق والواجبات» كما يكتب هيلر في مقدمته مؤكدا مرارا ان استعداده كـ «إسرائيلي - للتنازل عن بعض من الارض مقابل السلام واقامة دولة فلسطينية ليس نابعا من التزام اخلاقي اي ان هذا الموقف هو الصحيح، بل من تقييم اجمالي للتطورات المحلية والإقليمية والدولية. معنى آخر من وعيه بأن هذا الموقف هو اقرب ما يكون الى التعلق. وقد يكون نسيبة في مقدمته اكثر دقة وتوضيحا لهوية الكتاب بوصفه «نتاج مفاوض على اكثري ما هو كتاب مشترك»، اذ «ان هذا البحث لا يتطرق الى الامور من منظار العدالة بل يعكسها من منظار المصالح الحية». من منظار المصالح رئيسية: مقدمتان منفصلتان للباحثين نسيبة وهيلر، عرض تحليلي لأهم المفاهيم الكامنة في مشروع التسوية، والخلاصات التي تضمنت بالإضافة إلى النتائج التي انتهت إليها الكاتبان في بحثهما مقالاً خصصه نسيبة لوضع حجر الزاوية في بناء الدولة الفلسطينية المستحدثة. يكتسب الجزء الذي اشتمل على المقدمتين أهمية ملحوظة اذ ينبع بشكل ملمس ودقيق بمواطن المنحى الفكري

تبرم بين الدولتين لقاءً «تنسيق مشترك» بين أجهزة المخابرات ولتطبيق العقوبات نفسها بحق الإرهابيين». وفي ما يختص «الخط الحدودي بين الدولتين ومعاهده» يعتبر الباحثان أنه «في غياب فاصل جغرافي أو سكاني تبقى المعطية التاريخية السياسية، أي خط الهدنة عام ١٩٤٩ الذي لم يعرف به دوليا ولم يقره أي اتفاق لكنه فحصل زهاء ٢٠ عاماً قبل عام ١٩٦٧ اسرائيل عن الأراضي العربية» إلا أن تحديد هذه الحدود يثير مشكلة «التدخل الديموغرافي» بين الدولتين ويحد من التطلعات بشأن التبادل التجاري والتفاعل الاقتصادي» والتي تسعى الدولتان إلى تقويتها. لذلك يقترح الكاتبان «اعارة المسالتين الاهتمام نفسه من معالجة قضية الخط الحدودي» كما يدعوان إلى إقامة كافة أنواع التعاون على صعيد «الاعتراف والاقرار بتبادل العملتين في الدولتين» واستثمار «البحر الميت لتوليد الطاقة الشمسية» ود طرق الوسائل «ب إعادة تشغيل خط غزه ومرافقها باقامة سكة حديد تصل الضفة بغزة وربطها بالسكة التي تربط اللد بالقدس». في الفصل المتعلق بـ «مشكلة اللاجئين» يعتمد المؤلفان على إحصاءات الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ والتي تسجل وجود ٢٨ مخيماً في غزة والضفة تضم ما يقارب ٣٥٠ ألف لاجئ و ١٠ مخيمات في الأردن تضم ٢١٠ ألف و ١٢ في لبنان تأوي ١٥٠ ألف لاجئ و ١٠ مخيمات في الشام تضم ٧٥ ألفاً. هؤلاء يشكلون الجسم العائد الذي سيختار الإقامة في الدولة الجديدة. ويتجه البحث إلى «وجوب فتح المجال أمام الفلسطينيين المقيمين داخل وخارج المخيمات في الدول العربية لاختيار هوية البلد الصالحة دون فقدان الهوية الفلسطينية المعتمدة في الدولة الجديدة».

اما في ما يتعلق باختلال التعاون السكاني بين الدولتين فيدعى الكاتبان الى «عدم ايلاء الموضوع أهمية أساسية... ومعالجته فقط من منظار مساهمته في طاقة النمو الاقتصادي للكامل المنطقة» كما اوليا مسألة التعويضات حيناً في نهاية الفصل. في معالجتها لعملية «المستوطنات» طرح الباحثان سلسلة تدابير عملية شملت «توفير محضرات اقتصادية ومالية» لتسهيل انتقال المستوطنين اليهود من الضفة إلى اسرائيل « خاصة ان استيطان معظم هؤلاء ليس قائماً على اعتبارات ايديولوجية، وقد يشعرون برغبة طبيعية بالعودة إلى اسرائيل اذا تأمن لهم المسكن وعدم البقاء في ظل السيادة الفلسطينية». اما موضوع «اليه» فقد تم التطرق إليه بياحان وتبييض باعتبار ان «قيام اي تسوية سياسية اقليمية للصراع العربي - الاسرائيلي كفيلة بذالة العواقب القائمة وتوفير المكاسب لكافة اطراف النزاع» اذ اعتبر الباحثان ان «الحاجة السياسية والاضطرابات المحلية وصراع المصالح الدولية حالت دون اعتماد سياسة فاعلة تستثمر ثروات المنطقة وتقيم الصيغة الاقليمية المشتركة». وتبلغ التسوية اوجهها في معالجة هوية ومصير القدس فيتضمن البحث عرضًا شاملًا ومتضيًا لأهم النظريات المطروحة، اذ ان الموضوع يتطلب «مفاوضات مطلولة» وابعاد «الصيغة السياسية والإدارية المبتكرة» التي تحافظ على وحدة المدينة وفي الوقت نفسه على وجود وحدتين اداريتين اجتماعيتين فلسطينية وأسرائيلية.

« بلا ترميم ولا تطبيل» كتاب يطوى في ابحاثه مجريات الماضي وتطورات الحاضر وحولًا للمستقبل، ويرسم الخرائط الرسمية من قما بخطوطها الكثيرة والدقائق، الا ان، يبقى محاولة منفاوض عليهما تبدو أقرب إلى الحالة منها إلى الحل. فهل تمكن الكتاب من منظار مصلحي تنافي أن ساهم «في أغذاء التفسيرات للذين مازالوا يقفون مرتبكين إزاء طبيعة هذا الصراع الذي يصعب تشكين ألامه؟».

المسرح السياسي «وتم اقرار المقاومة الشعبية المدنية كاستراتيجية نضالية وانشاء دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة اسرائيل تكون القدس الشرقية ماصمتها كمطلب سياسي ااسي» وينهي نسبيه توثيقه التاريخي بالاعتراف الفلسطيني باسرائيل والدعوة إلى اجراء المفاوضات معها على اساس القرارات ٢٤٢ و ٢٣٨ لانشاء الدولة الفلسطينية المستقلة. كما يخصص الباحث الفلسطيني الجزء الأخير من مقدمته لداخلة مسهبة يرد بها على الذين يشكلون في شرعية منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني ويخلص إلى القول بأنه «مع منظمة التحرير الفلسطينية يمكن للمفاوضات ان تنطلق باتجاه التنفيذ ان أنها تشكل المؤسسة السياسية القادره على دعم تطبيق مراحل التسوية ودونها تكون فرص المفاوضات ضئيلاً وشبها معدومة عملياً. فإذا كان السلام هو المطلوب فمنظمه التحرير وجود ضروري فيه. وبقيابه، استناداً للرواية الفلسطينية، يصبح وجود المنظمة أكثر وأشد ضرورة». بين جزء المقدمتين وجزء الاستنتاجات ثمانية فصول موجزة تجسد الدليل الرئيسي للتسوية السلمية وفيها يبرز التنسيق المشترك بين الباحثين الفلسطينيين والاسرائيلي. تحت عنوان «الترتيبات الامنية» تطرق الكاتبان إلى البحث في الامنية الاستراتيجية التي تشكلها الضفة الغربية والنسبة الى اسرائيل دفاعياً وعسكرياً وتدريبياً ومنها ينطளان لمعالجة تفصيلية تتعلق بالبيان العسكري للدولة الفلسطينية التي «تترك مهمة جيشها الأساسية على دعم وتقوية اجراءات السلطة المحلية على اراضيها» وعلى «الامتناع من تسلح بالمعادات العسكرية التي تسريح له بالمشاركة في حرب هجومية». لكن هذا النظام الامني لا يكتمل ان لم تستتبعه ايضاً «ترتيبات امنية اقليمية» و أخرى خاصة «تتعلق بمكافحة اعمال الإرهاب التي يمكن ان تحدث» من جمومات معارضة في الدولتين، فيبحث المؤلفان في اتفاقات